

وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر يمثل واحداً من أهم أهداف التنمية وتطلب أن يعمل المجتمع الدولي على مختلف مستوياته لتحقيقه .

وإذ تلاحظ أهمية التوصل إلى تعاون دولي فعال يرمي إلى دعم الجهود الوطنية التي تستهدف القضاء على الفقر .

وإدراكاً منها أن القضاء على الفقر يشهد صعوبة بسبب مجموعة من العوامل في البيئة الاقتصادية الدولية تعيق النمو والتنمية في البلدان النامية . ومنها تدهور معدلات التبادل التجاري وتضايف الحماية وارتفاع الأسعار الحقيقية للفائدة وانخفاض أسعار السلع الأساسية والعبء الثقيل الذي تملئه الديون الخارجية .

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية أدت إلى تفاقم الفقر ، لاسيما بين الفئات الضعيفة في تلك البلدان . وحدثت من قدرتها على إحراز أهدافها الاجتماعية - الاقتصادية .

وإذ تؤكد الحاجة إلى نهج ابتكارية جديدة للقضاء على الفقر في البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من عملية تشجيع النمو والتنمية في تلك البلدان .

١ - تحث المجتمع الدولي على أن يقوم ، على سبيل الأولوية ، بتهيئة بيئة اقتصادية دولية تدعم النمو والتنمية وتعزز الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنشيط عملية التنمية فيها وللقضاء على الفقر ؛

٢ - تطلب إلى اللجان الإقليمية أن تسهم بمزيد من الفعالية ، وفقاً لولاياتها ، في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وأن تدرس الخيارات المتاحة ، بما فيها النهج الجديدة الموجهة إلى تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ، بغية تمكين تلك البلدان من القيام بالقضاء على الفقر بصورة فعالة ؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً يحلل أثر الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية على ما تعانيه تلك البلدان من فقر شديد ، ويتضمن توصيات باتخاذ تدابير دولية فعالة على صعيد السياسة العامة من أجل القضاء على الفقر بصورة عاجلة ودائمة وفقاً لهذا القرار .

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . مع مراعاة المنافسة التي دارت في الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، والمنافسة التي سبقتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ ، وكذلك الآراء التي أعربت عنها لجنة التخطيط الإنمائي ، بغية زيادة فائدته بوصفه من وثائق المعلومات الأساسية الخاصة بإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع :

٣ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يُعد تقريراً شاملاً ، على أساس المنظور الاجتماعي - الاقتصادي الشامل المستكمل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ يكون جاهزاً بحلول منتصف العقد ، وأن ينظر في إعداد تقرير لاحق قرب نهاية العقد وأن يختار للدراسات الموجهة للمواضيع ، المجالات موضع الاهتمام المشترك التي تستحق أن يوليها المجتمع الدولي اهتمامه الخاص .

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٩٥/٤٣ - التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د-١) و ٣٢٠٢ (د-١) (٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، اللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وإلى القرار ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وإلى القرار ٣٣٦٢ (د-١) (٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ بشأن الفقر المدقع ، وإذ تدرك أن الحالة الاقتصادية السيئة في البلدان النامية ، والتي تزيد من تفاقمها أوجه اختلال التوازن الهيكلي الكبيرة في الاقتصاد العالمي ، قد أعاققت عملية التنمية في تلك البلدان وحدثت من قدرتها على القيام بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي في جملة أمور إلى القضاء على الفقر .

وإذ يساورها بالغ القلق لأن نسبة كبيرة من سكان العالم تعيش في ظروف من الفقر المطلق ، ولأن الفقر يمكن أن يشكل في البلدان النامية تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي ،